

# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٤٠٨**

الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد وو هايتاو | (الصين) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | إثيوبيا | السيدة غوادي |
| | بولندا | السيد ليفيتسكي |
| | (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)) | السيدة كوردوبا صوريا |
| | بيرو | السيد ميثا – كوادرا |
| | السويد | السيد أورينيوس سكاو |
| | غينيا الاستوائية | السيد إيلي إيلا |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | كازاخستان | السيد توميش |
| | كوت ديفوار | السيد موريكو |
| | الكويت | السيد المنيخ |
| | هولندا | السيدة غريغوار فان هارين |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد هيكي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كوهين |

## جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

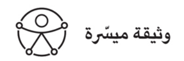
تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2018/1028)



1839303 (A)







*افتتحت الجلسة الساعة ٠٠/١٥.*

## إقرار جدول الأعمال

*أقر جدول الأعمال.*

## الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2018/1028)

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والسفير يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1028، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي.

أعطي الكلمة الآن للسيد كافاندو.

**السيد كافاندو** (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، مؤكدا كامل الدعم لكم.

يقدم التقرير الذي أتشرف بعرضه بالنيابة عن الأمين العام (S/2018/1028) استعراضا للحالة في بوروندي، فضلا عن أنشطتي وفريقي خلال الفترة من ١٠ آب/أغسطس إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الإجزاء السياسية من التقرير، يقيم الأمين العام التوترات التي تؤثر على أصحاب المصلحة من السياسيين، وفي المقام الأول العلاقات بين الحكومة والمعارضة.

وعلى وجه الخصوص، يناقش التقرير انعدام الثقة والحوار بين السلطات وأحزاب المعارضة، التي لا يُعتَرف، مع ذلك، بأنها ضرورية لحل الأزمة الراهنة. ومنذ نشر التقرير، طغت أربعة أحداث رئيسية على الحالة السياسية على الجبهة الداخلية.

الأول أن وزير الداخلية، مدعيا أن أحزابا سياسية انتهكت بعض أحكام القانون، رفض طلب أغاثون رواسا، زعيم تحالف المعارضة، تسجيل حزب الجبهة الوطنية من أجل الحرية/أميزيرو ياباروندي. والثاني هو النداء الذي وجه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من قبل المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون – من أحزاب المعارضة – طالبا منهما تولي عملية الحوار بين الأطراف البوروندية، وذلك جزئيا لمنع أي لجوء إلى استخدام السلاح، وهو ما يدعو إليه بعض أعضاء المعارضة. وكان الحدث الثالث هو تجديد الاتحاد الأوروبي حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ للتدابير التقييدية ضد عدد من المسؤولين والموظفين البورونديين لما توصف بأنها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن عرقلة الديمقراطية والجهود الرامية إلى تحقيق السلام. وكان الحدث الأخير تجديد الجمعية الوطنية في بوروندي حتى ٢٠٢٢ ولاية لجنة الحقيقة والمصالحة بهدف رئيسي هو دراسة أعمال العنف المرتكبة بين عامي ١٨٨٥ و ٢٠٠٨.

والأهم من ذلك أن الحالة السياسية سيطر عليها إلى حد كبير في الأسابيع القليلة الماضية انعقاد الدورة الخامسة للحوار بين الأطراف البوروندية، للأسف، دون مشاركة الحكومة وحزب الأغلبية وحلفائها. ولأسباب مختلفة، اعتمد المشاركون خارطة الطريق الخاصة بهم، وبالتالي رفضوا بحكم الأمر الواقع خارطة طريق الحكومة، التي اعتمدت في آب/أغسطس، خصوصا بسبب عدم وجود أي مشاورات مسبقة بشأنها. واستنادا إلى تجميع المقترحات المختلفة، قدم الميسر والرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، السيد بنجامين مكابا، إلى الوسيط تقريرا نهائيا

عن عملية الحوار التي أجراها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى بالنيابة عن الأمين العام بالميسر والوسيط لالتزامهما الذي لا يكل، رغم أنه لم يسفر بعد عن إبرام اتفاق بين الأطراف المعنية.

ظلت الحالة الأمنية في بوروندي هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه في بداية هذا الشهر، أفادت وسائط الإعلام بوقوع قتال دموي في منطقة أوفيرا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بين قوات الدفاع الوطني البوروندية وقوات المقاومة من أجل بوروندي – تابارا، وهي جماعة متمردة مسلحة. وأدت هذه الحوادث، التي أكدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى سقوط عدد من القتلى.

ويلاحظ الأمين العام في تقريره أن حالة حقوق الإنسان في بوروندي لا تزال تبعث على القلق، مشيرا إلى أن الحكومة لم تستأنف تعاونها بعد مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الانتهاكات، مثل الاعتقالات التعسفية، وحالات الاختفاء القسري، وغير ذلك من أعمال الترهيب مستمرة، شأنها في ذلك شأن خطاب الكراهية، وخاصة ضد الجهات المعارضة. كما أن الفضاء الديمقراطي لا يزال محدودا، باستثناء بعض الأحزاب المتحالفة مع الحكومة. وفيما يتعلق بالتقرير الأخير للجنة التحقيق بشأن بوروندي (A/HRC/39/63)، فإن الأمين العام يأسف للملاحظات غير المقبولة التي أدلى بها ممثلو الحكومة البوروندية بشأن التقرير ومن قاموا بإعداده.

ولا تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق. وهناك ما يقدَّر عددهم بـ ٦,٥ ملايين شخص يواجهون تهديدات انعدام الأمن الغذائي. وأود أيضا أن أكرر شواغل الأمين العام إزاء استمرار تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، وانعدام الأمن الغذائي الذي يضر بالكثير من البورونديين. ويرحب الأمين العام بالخطوات التي اتخذتها الحكومة ومختلف المنظمات غير الحكومية الدولية لبدء التعاون فيما بينها. ونواصل دعوة الحكومة إلى التحلي بالمرونة في ذلك الصدد لأجل ضمان رفاه أشد فئات السكان ضعفا.

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر عاد نحو ٥٢ ٢٦٠ لاجئ إلى بوروندي بفضل برنامج العودة الطوعية، وخاصة من تنزانيا. ولا يزال هناك ما يزيد على ٣٨٠ ٠٠٠ بوروندي في المنطقة، يقيم منهم ٢٢٧ ٥١٠ في تنزانيا. وفي ذلك الصدد، يحث الأمين العام الحكومة على مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان عودتهم الطوعية والكريمة إلى ديارهم، وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية الأصلية أو في المجتمعات المحلية المضيفة.

وخلاصة القول، أن تقرير الأمين العام يبيّن أن الحالة في بوروندي لا تزال هشة ولا يعود ذلك جزئيا إلى عدم إجراء حوار سياسي شامل فحسب، بل يعود أيضا إلى المشاكل الإنسانية والاقتصادية والمالية، علاوة على التهديدات الأمنية. وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من الجهود الدؤوبة المبذولة من خلال عملية الحوار بين الأطراف البوروندية، يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشركاء بوروندي في المنطقة دون الإقليمية إعادة النظر في السبل والوسائل الكفيلة بمساعدة بوروندي على الخروج من الأزمة السياسية الراهنة. ويجب بطبيعة الحال، أن يبدأ ذلك التقييم أولا من جانب البورونديين أنفسهم ومن بعدهم المنطقة. ويرحب الأمين العام بمؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا المقبل، ويحدوه وطيد الأمل في أن يتناول مسألة بوروندي. واستنادا إلى النتائج التي سيتوصل إليها ذلك الاجتماع، وخاصة توصياته، يجب على جماعة شرق أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إعادة تقييم الالتزام من جانبها بمساعدة بوروندي في الخروج نهائيا من أزمتها، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

وأود أن أشكر السلطات البوروندية للاهتمام الذي أولته لي ومكتبي وغيره من كيانات منظومة الأمم المتحدة في بوروندي بشكل عام.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد كافاندو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوبير.

**السيد لوبير** (سويسرا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أبلغ المجلس اليوم عن زيارتي الأخيرة إلى بوروندي بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام خلال الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ووفقا للممارسة المتبعة، فقد تشاورت بخصوص هذا البيان مع ٥٤ من أعضاء لجنة بناء السلام وحصلت على موافقتها، بما فيها تشكيلة بوروندي، البلد المعني. وبناء على تلك المشاورات، ركّزتُ على المسائل التالية خلال الزيارة التي قمت بها: التعاون الاقتصادي والاجتماعي على خطة التنمية الوطنية الجديدة، والحالة السياسية في أعقاب الجولة الخامسة من الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، والطريق إلى انتخابات ٢٠٢٠ وعودة اللاجئين.

واجتمعتُ في بوروندي مع النائب الثاني لرئيس الجمهورية، ووزير الخارجية ووزير المالية والميزانية والخصخصة ورئيس المجلس الوطني، فضلا عن الرئيس السابق سيلفستر نتيبانتونغانيا، والسيد إيفاريست ندايشيمي، الأمين العام للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الحزب الحاكم، وممثلي ساهوانيا – الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، وتحالف المعارضة أميزيرو ياباروندي. واجتمعتُ أيضا مع سعادة السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، والسيد بازيل إيكووبي الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، ومع ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن العديد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وفريق الأمم المتحدة القطري بطبيعة الحال. ولم أتمكن من الاجتماع مع الرئيس بيير نكورونزيزا بسبب التغيير المفاجئ الذي طرأ على الجدول الزمني للاجتماع. وسافرت من بوجومبورا إلى بريتوريا لعقد اجتماعات في يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر مع ممثلي حكومة جنوب أفريقيا والعديد من مراكز البحوث. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة، غاري كونيل والسفير ألبرت شينغيرو، الممثل الدائم لبوروندي، على برنامج العمل الحافل والشامل الذي ساعدا في تنظيمه.

وقد أبلغني بعض محاوري أثناء وجودي في بوجومبورا بأن الحالة الأمنية في البلد هادئة ومستقرة، وندعو جميع الجهات المعنية إلى الامتناع عن العنف لأجل الحفاظ على تلك الحالة. ويُعدُّ إعلان الرئيس نكورونزيزا عدم سعيه إلى إعادة انتخابه في ٢٠٢٠ أحد أهم التطورات التي حدثت منذ زيارتي الأخيرة إلى بوروندي في آذار/مارس. ولدى اجتماعي مع بعض قادة الحزب الحاكم خلال زيارتي، أكدوا لي صدق نوايا الرئيس، وأعرب البعض منهم عن أمله في أن يساعد ذلك الإعلان في تخفيف حدة التوترات بين الجهات السياسية قبل انتخابات ٢٠٢٠.

ولدى اجتماع وزير خارجية بوروندي، نيبيغيرا، مع الأمين العام في أواخر أيلول/سبتمبر في نيويورك، أثار مسألة دعم الأمم المتحدة للانتخابات البوروندية ٢٠٢٠، وأثرتُ تلك المحادثة عندما التقى بي السيد نيبيغيرا في بوجومبورا. وأكد استمرار الاستعدادات لإجراء الانتخابات بالفعل، وأشار إلى أن بوسع المجتمع الدولي أن يؤدي دورا هاما في تشجيع أعضاء المعارضة في المنفى الذين لم يتورطوا في محاولة الانقلاب في أيار/مايو ٢٠١٥ على العودة إلى ديارهم والمشاركة في الانتخابات. وأشار إلى موافقة بعض زعماء المعارضة السياسية في كايانزا في آب/أغسطس على خريطة طريق للانتخابات. ومع ذلك، ذكّرني ممثلو بعض الأحزاب المعارضة وعدد من جهات المجتمع المدني الفاعلة بعدم موافقة بعض الأحزاب السياسية على خريطة طريق كايانزا وأعربوا عن قلقهم من ألا تكون انتخابات ٢٠٢٠ شاملة

للجميع، فضلا عن أملهم في أن تكون اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة محايدة حقا. وأعرب الكثير من محاوري عن أسفهم لعدم مشاركة الحكومة في الجولة الخامسة والأخيرة من المحادثات التي تولت قيادتها جماعة شرق أفريقيا في أروشا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، في حين بررت الحكومة والحزب الحاكم وبعض الأحزاب السياسية الأخرى غيابها بالقول بأن شهر تشرين الأول/أكتوبر كان مناسبة للحداد الوطني ولإحياء ذكرى اغتيال الأمير لويس رواغاسوري، الأب الروحي لاستقلال البورونديين، وملكيور نداداي، أول رئيس لبوروندي منتخب ديمقراطيا.

وأتاحت زيارتي الأخيرة أيضا فرصة لمواصلة الحوار بشأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية مع حكومة بوروندي والشركاء الدوليين، الذي أطلقته قبل عامين مع المنسق المقيم للأمم المتحدة آنذاك. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أطلقت الحكومة خطة إنمائية وطنية جديدة للفترة ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٧. ويتمثل الهدف منها في إحداث تحول اقتصادي هيكلي لأجل تحقيق ”نمو شامل قوي ومستدام وقادر على الصمود، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، فضلا عن تحسين الرفاه الاجتماعي“.

وعلى مدى السنوات الـ ١٠ المقبلة، ستكون الخطة وثيقة مرجعية أساسية لشركاء بوروندي في التنمية. ولذلك، فإنني أشجع الحكومة والجهات المانحة على استخدامها كمنطلق لإجراء مناقشات موضوعية بشأن التعاون الإنمائي، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية الوطنية.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت الحكومة عرضاً وحلقة حوار بشأن خطة التنمية الجديدة بين واضعي الخطة والمنسق المقيم. وكان ذلك بمشاركتي ومشاركة أفرقتنا. كما عقدتُ اجتماعين منفصلين بشأن الخطة مع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، الذين أعربوا عن استعدادهم لدعمها وأعادوا تأكيد التزامهم بأن يظلوا منخرطين بشأن بوروندي. وفي الوقت نفسه، شددوا على الرغبة في إجراء حوار موضوعي مع الحكومة بخصوص تنفيذ الخطة وتوقعاتها بشأن الجهات المانحة. وأعربوا عن رغبتهم في العمل بشكل مكثف مع الحكومة في تنفيذ الخطة على صعيد القطاعات، وذلك على مستوى استراتيجي وعلى مستوى تقني بدرجة أكبر. وهم لا يزالون مهتمين بالمشاركة في معتكف مشترك أو حلقة عمل مشتركة مع الحكومة تركز على الأهداف الرئيسية للخطة وعلى الفرص المتاحة للدعم. وقد أبلغتني الحكومة بأنها تعمل حالياً على إعداد خارطة طريق لتنفيذ الخطة وستتواصل مع الجهات المانحة في هذا الصدد.

وكان تعليق عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في بوروندي موضوعاً رئيسياً للكثير من المحادثات. وأبلغني ممثلو الحكومة بأن حوالي ٢٥ من المنظمات الدولية غير الحكومية قد وفقت أوضاعها بالفعل مع القواعد التنظيمية الجديدة وستكون قادرة على استئناف عملها قريباً، في حين أن السلطات المختصة تدرس حالياً الطلبات المقدمة من ٦٠ منظمة أخرى، والتي ينتظر أن تتمكن من استئناف عملياتها قريباً. وأُحرز تقدّم في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، التي جرى حتى الآن تغطية تكاليفها بنسبة ٥٨ في المائة، مقارنة بنسبة ٢ في المائة فقط خلال الزيارة التي قمت بها في شهر آذار/مارس.

ولفت ممثلو الحكومة ورئيسا كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة انتباهي مرة أخرى إلى مسألة عودة اللاجئين، من تنزانيا بصورة رئيسية، والتي تجري على أساس اتفاق ثلاثي بين بوروندي وتنزانيا ومفوضية اللاجئين. وتلقى أكثر من ٥٢ ٠٠٠ من اللاجئين مساعدة من مفوضية شؤون اللاجئين وشركائها لإعادتهم طوعاً إلى بوروندي منذ آب/أغسطس ٢٠١٧، والغالبية العظمى منهم عائدون من تنزانيا ولكن بعضهم أيضاً عائدون من كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشارت الحكومة إلى أنها ترحب كثيرا بالمساعدة الرامية إلى دعم عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم. وقد شدد الشركاء الدوليون للمفوضية وبوروندي على أن الطابع

الطوعي للعودة أمر أساسي. وبالتعاون مع سلطات بوروندي، وجنباً إلى جنب مع المنظمات الشريكة مثل المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة الإنقاذ الدولية، تقدم مفوضية اللاجئين المساعدة إلى الأشخاص الذين يقررون العودة إلى بوروندي، مع مراعاة احتياجات كل من العائدين ومجتمعاتهم الأصلية. وعلى الرغم من أن مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك صندوق بناء السلام، تقدّم تمويلا للمساعدة الدولية المقدمة للعائدين، لا يزال البرنامج يعاني من نقص شديد في التمويل. ومن بين التحديات التي يواجهها الناس انعدام الأمن الغذائي والصعوبات المرتبطة بالالتحاق بالمدارس والافتقار إلى الموارد لإصلاح أماكن الإيواء.

وقد اجتمعتُ أيضاً مع الرئيس الجديد لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوجمبورا، والذي أفاد بوجود ادعاءات عن استمرار الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان. وفي اجتماعاتي التي عقدتها مع المسؤولين الحكوميين، شجعتُهم على إبرام مذكرة التفاهم المعلّقة مع مفوضية حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن وعلى العمل مع المفوضية والأجزاء الأخرى من فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الطائفة الكاملة من حقوق الإنسان، المدنية منها والسياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. واستناداً إلى جميع المحادثات التي أجريتها مؤخرا، فهذه هي الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها.

أولاً، إن انتخابات عام ٢٠٢٠ هي بالفعل في صميم الاهتمام السياسي في بوروندي. ومن المهم للغاية لمستقبل البلد ضمان أن تكون الانتخابات حرة وديمقراطية وسلمية وشاملة للجميع، وأن يُنظر على نطاق واسع إلى نتائجها بوصفها شرعية، لا سيما في بوروندي نفسها وأيضاً على الصعيد الدولي. وأنا أشجع حكومة بوروندي وشركاءها الدوليين على مواصلة مناقشاتهم بشأن أشكال المساعدة الممكنة التي قد يحتاج إليها البلد من أجل كفالة إجراء انتخابات ناجحة.

ثانياً، ينبغي ألا تصرف الانتخابات المقبلة الانتباه عن حقيقة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد لا تزال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام وبذل جهود إضافية. وقد رحّب الشركاء الدوليون لبوروندي بالإجماع في بوجمبورا بحقيقة أن الحكومة أصدرت خطة التنمية الوطنية الجديدة، التي تنطوي على إمكانية المساهمة في رفاه شعب بوروندي وجعل زيادة التعاون بين الحكومة وشركائها الدوليين أمرا ممكنا. وأشجع الحكومة وشركاءها على الانخراط في حوار استراتيجي مفتوح وموضوعي بشأن تنفيذ الخطة، يليه إجراء مناقشات خاصة بقطاعات بعينها بشأن مشاريع ملموسة. كما أشجع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف وحكومة بوروندي على مواصلة حوارهم بهدف تهيئة الظروف المواتية لاستئناف تقديم المساعدة التي تم تعليقها.

ثالثاً، إن العودة الطوعية والمنظمة للاجئين البورونديين هي عنصر آخر يمكن أن يُسهم في إجراء انتخابات شاملة للجميع، وبالتالي نجاحها. وتقدّم مفوضية اللاجئين وشركاؤها مساعدة حيوية للعودة الطوعية للاجئين من خلال ضمان احترام المعايير الدولية وبالتالي إتاحة إعادة إدماج العائدين على نحو مستدام. وهم بحاجة إلى موارد إضافية ومؤازرة ودعم من المجتمع الدولي في هذه الجهود.

رابعاً وأخيراً، أشجع الحكومة وشركاءها في الأمم المتحدة على العمل بطريقة بنّاءة وعملية، استناداً إلى الثقة والاحترام المتبادلين، نحو الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان – المدنية منها والسياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والثقافية – وسرعة الانتهاء من مذكرة التفاهم المعلّقة بين حكومة بوروندي ومفوضية حقوق الإنسان. وتظلّ تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام ملتزمة بتيسير الحوار بين حكومة بوروندي وشركائها الدوليين بشأن جميع المسائل التي ذكرتها، لأنها كلها عناصر

أساسية لبناء السلام. وفي الوقت نفسه، سيظلّ تركيز التشكيلة منصبّاً على الساحة الاجتماعية والاقتصادية. وسيُقدّم تقرير أشمل عن زيارتي الأخيرة إلى تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام يوم الإثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

في الختام، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المتواصل للتشكيلة واهتمامهم.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد لوبير على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئيس كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، والسفير لوبير، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين وعلى التزامهما. وباسم فرنسا، أود أن أطرح ثلاث نقاط رئيسية.

أود أولاً أن أعرب عن قلقنا حيال العديد من التطورات التي شهدتها بوروندي في الأشهر الأخيرة. وثانياً، أود أن أدعو السلطات البوروندية إلى اتخاذ التدابير المناسبة للتمكين من عقد انتخابات حرة وسلمية في عام ٢٠٢٠. وثالثاً، في هذا السياق، أود أن أؤيد توصية الأمين العام بأن يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره، على أساس أنه ينبغي أن نفكّر معاً بشأن أفضل السبل لكي يساعد المجتمع الدولي بوروندي على الخروج من هذه الأزمة.

تتعلق النقطة الأولى من بياني بآخر التطورات في بوروندي. ونود أن نرحب مرة أخرى بإعلان الرئيس نكورونزيزا عدم ترشحه مجددا للانتخابات التي ستجرى في ٢٠٢٠، وبأنه سيدعم الرئيس المقبل الذي سيتم انتخابه. وهذه البادرة الإيجابية يمكن أن تسهم في إيجاد مخرج سلمي للأزمة. بيد أن ذلك لا يقلل من حقيقة أن الحالة بدأت في الآونة تطرح شواغل حقيقية، على نحو ما وصفها الأمين العام. وما يؤسف له بصفة خاصة أن السلطات البوروندية لم تشارك في الدورة الخامسة للحوار فيما بين الأطراف البوروندية الذي عقد في أروشا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. والإعلان بتعليق المنظمات غير الحكومية الأجنبية في البلد لمدة ثلاثة أشهر يثير الشكوك. فهو جزء من سياق عام للتدهور، على نحو ما أكدت لجنة التحقيق الدولية، التي خلصت إلى أن هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وأن الحيز المتاح للمجتمع المدني مقيد. كما يشير تقرير الأمين العام الأخير (S/2018/1028) إلى تلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ونشعر بالقلق، على وجه الخصوص، إزاء الدور المتنامي الذي تضطلع به بعض عناصر الإمبونيراكور، وهي حركة الشباب في الحزب الحاكم. ونشجب ما يتعرض له أعضاء لجنة التحقيق من تهديدات وتخويف وهجمات شخصية.

كما نشعر بالقلق إزاء جوانب الحالة الإنسانية، مثل وجود ٣,٦ ملايين من البورونديين المحتاجين، ومحنة المشردين واللاجئين. وعلى الرغم من عودة عدد من الأشخاص، فإننا نكرر التأكيد على مدى أهمية أن يقوموا بذلك طواعية وبأمان وبكرامة، وفقا لمبادئ القانون الإنساني الدولي.

وتتمثل النقطة الثانية من بياني في أننا نقدم يد العون للسلطات البوروندية طالبين منها المضي قدما. وينبغي لنا الآن أن نركز على الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٢٠، والتي يجب أن تكون حرة ونزيهة وذات مصداقية. لقد حان الوقت الآن لتغير الحكومة البوروندية مسارها وأن تجعل العودة إلى الاستقرار ممكنة. وفي هذا الصدد، نشجعها على استئناف الحوار السياسي فيما بين الأطراف البوروندية. كما نطلب منها ضمان المشاركة العادلة والمنصفة لجميع الأحزاب السياسية في انتخابات عام ٢٠٢٠. فالأولوية الآن هي تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة حقا تحترم اتفاق أروشا

للسلام والمصالحة. وفي هذا الصدد سيكون من المهم ضمان مشاركة المرأة في العملية برمتها. كما ندعو إلى احترام الحريات الأساسية، ولا سيما حرية الرأي والتعبير، الأمر الذي سيساعد على استعادة ثقة الشعب البوروندي في مؤسساته بوجه عام. وهذا أمر ضروري لإيجاد مجتمع منفتح وسلمي وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. ومن نفس المنطلق، ندعو السلطات البوروندية إلى التعاون بشكل كامل مع الآليات المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونريد أن نراها تتصرف بحياد ونزاهة في حالات التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، أيا كان الجناة.

وتتعلق النقطة الثالثة من بياني بالكيفية التي ينبغي بها للمجتمع الدولي أن يساعد بوروندي على الخروج من أزمتها. وتشاطر فرنسا رأي الأمين العام القائل بأن علينا أن نعمل بشكل وثيق مع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي لمساعدة بوروندي على إجراء انتخابات نزيهة وحرة وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠. وعلى غرار الأمين العام، نعتقد أن هذه المسألة ينبغي أن تظل على جدول أعمال مجلس الأمن. فانتهاكات حقوق الإنسان وأهمية الانتخابات التي ستجرى عام ٢٠٢٠ تتطلب اهتماما خاصا من جانب المجلس، لأن استقرار البلد والمنطقة يعتمد عليها. وسنتابع عن كثب ما قاله رؤساء دول وحكومات جماعة شرق أفريقيا في اجتماعهم الهام الذي سيعقد في نهاية الشهر، كما ننصت بالطبع باهتمام كبير إلى توصيات الميسر، الرئيس مكابا. وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على دعم فرنسا لعملية التيسير التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، فضلا عن الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، الذي أود أن أشكره مرة أخرى.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص ميشيل كافاندو على إحاطته الإعلامية بشأن تطور الحالة في بوروندي. لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى التقرير المقدم من السفير يورغ لاوبر ممثل السويد، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، عقب الزيارة التي قام بها إلى بوجومبورا وبلدان أخرى في المنطقة. ونثني على النهج المتوازن للتشكيلة، وهو ما مكنها من أن تظل قناة هامة للحوار مع بوجومبورا، ونؤيد الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام لتنشيط تفاعلها مع البورونديين من خلال التركيز على المسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة إرساء ثقة الجهات المانحة.

ونعتقد أن العمليات السياسية الداخلية في بوروندي إجمالا تسير في اتجاه تحقيق الاستقرار. وفيما يتعلق بالحالة السياسية في البلد، نود أن نشير إلى أنه في ١٧ أيار/مايو تم إجراء استفتاء دستوري في أجواء سلمية. وردا على الانتقادات التي وجهتها المعارضة وعدد من الدول الغربية لذلك الحدث، كان إقبال الناخبين مذهلا – بل لم يسبق له مثيل في بلد أفريقي – حيث بلغ مجموعه ٩٦,٢٤ في المائة، والذي صوتت الأغلبية الساحقة منه والبالغة ٧٣,٢٦ في المائة أيضا مؤيدة لصالح التغيير الدستوري. كما ندرك أنه قد سبقته حملة دعائية ديمقراطية وشفافة.

ويرى الاتحاد الروسي أن مسألة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة لعام ٢٠٢٠ شأن داخلي بوروندي. وندعو السلطات والمعارضة إلى الامتناع عن الخطاب السلبي، والتركيز على الإعداد للدورة الانتخابية، لا سيما وأن الرئيس نكورونزيزا قد أعلن أنه لن يشارك في السباق الرئاسي.

وفيما يتعلق بالمشاكل الخاصة بالنهوض بالحوار فيما بين الأطراف البوروندية، نود أن نشير إلى أن إسناد المسؤولية عنها إلى جانب واحد يؤدي إلى نتائج عكسية وخطيرة. وبدلا من حماية المعارضة المتعنتة، يتعين على الأمانة العامة وعدد من زملائنا الغربيين أن يحثوا جميع الأطراف البوروندية على العمل من أجل استئناف عملية تفاوض كاملة النطاق، والتي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار في بوروندي، في أقرب وقت ممكن.

وفي ضوء نية رئيس تنزانيا السابق بنجامين مكابا التفكير في إعادة النظر في دوره في عملية الوساطة، نود أن نشير إلى أن ذلك لا يلغي التزامنا بمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وندعو المجتمع الأفريقي إلى مواصلة ما يبذله من جهود وساطة نشطة ترمي إلى تيسير إجراء مفاوضات بناءة بين الأطراف.

وتبرهن بداية عملية عودة اللاجئين من البلدان المجاورة لبوروندي على التحسن التدريجي في الحالة في البلد. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الإنسانية في بوروندي لا تزال محفوفة بالمشاكل. ومن المؤسف أن النداء الإنساني من أجل دعم البلد لم يحظ بالتمويل الكامل. ونحث البلدان المانحة على التخلي عن ازدواجية معاييرها. ولا نزال نقف بحزم دفاعا عن مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المضيف.

وقد أحطنا علما بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/1028) بشأن ادعاء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في بوروندي، إلا أنه ينبغي أن نشير إلى أن المعلومات الواردة في تقرير أيلول/سبتمبر (A/HRC/39/63) الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي أخذت منه هذه المعلومات، بعيد كل البعد عن الغموض، وبالتالي ينبغي ألا نستخلص أي استنتاجات محددة.

ويكفي الإشارة إلى أن تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يستند إلى بيانات تأتي فقط من ممثلي المعارضة المتشددة، الذين ما فتئوا يوجهون انتقادات بشكل مستمر للسلطات البوروندية منذ عدة سنوات ويضطلعون بأنشطتهم من خارج البلد. ولا يمكن اعتبارهم مصادر محايدة للمعلومات. على أي حال، وكما نعلم جميعا فإن مسائل حقوق الإنسان، وفقا لتقسيم العمل في الأمم المتحدة، يتناولها مجلس حقوق الإنسان حيث تشكل بوروندي موضوعا للنقاش بالفعل. ونود الإشارة إلى أن المسؤولية الكاملة عن كفالة احترام حقوق الإنسان في إقليم بوروندي، بما في ذلك من جانب الجماعات المسلحة والكيانات من غير الدول، تتحملها السلطات البوروندية، وغني عن القول إن مجلس الأمن يجب أن يتناول أعماله انطلاقا من ذلك الفهم. ومن حيث المبدأ، نحن نؤيد احترام سيادة بوروندي ونرفض رفضا قاطعا أي تدخل في الشؤون الداخلية لبوجمبورا.

وبصورة عامة، نود أن نشدد على أن المعلومات التي استمعنا إليها اليوم لا تمثل دليلا على وجود مشاكل في بوروندي من النوع الذي يستحق إبقاء الحالة هناك على جدول أعمال مجلس الأمن. ونحث مرة أخرى زملاءنا في المجلس على التركيز على المسائل الأكثر خطورة. وعلى أي حال، فإننا بالتأكيد لا نرى ضرورة للمناقشات الفصلية بشأن الحالة في بوروندي. وبصفة عامة، نعتقد أن تركيز المجلس المستمر على بوروندي أصبح يؤدي إلى نتائج عكسية ولا يمثل أساسا سوى ذريعة مواتية للمعارضة التي لا تقبل المصالحة لتعقيد العمليات السياسية الداخلية.

**السيدة كوردوبا صوريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر بوليفيا السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، والسفير يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام على إحاطتيهما.

تقدر بوليفيا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لمواصلة الحوار بين الأطراف البوروندية في بيئة شاملة للجميع. وفيما يتعلق بجولة الحوار الخامسة بشكل خاص، نأمل في أن تقدم خريطة الطريق والتقرير النهائي اللذان سيصدران عنها لاحقا أساسا للتفكير بشأن سبل المضي قدما. ونعرب أيضا عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الميسر والوسيط، السيد بنيامين مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق والرئيس يوري موسيفيني رئيس أوغندا. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به جماعة شرق أفريقيا، التي ينبغي أن تواصل قيادة عملية الحوار بين الأطراف البوروندية من أجل الحفاظ على التقدم المحرز في إطار اتفاق

أروشا للسلام والمصالحة. ونعرب أيضا عن تقديرنا للعمل الذي أنجزه في بوروندي الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، وفريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، الذي نشيد به على جهوده في تنظيم وتيسير الحوار بشأن المسائل الاجتماعية الاقتصادية بين الحكومة وشركائها الدوليين.

ويسرنا أن الحالة الأمنية في البلد لا ترح تتحسن وأن استفتاء ١٧ أيار/مايو جرى في جو من الهدوء والإدماج دون وقوع حوادث كبيرة وبمشاركة جميع الأحزاب السياسية. كما نرحب بتعيين أعضاء جدد في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وكذلك اعتماد الحكومة البوروندية لخريطة طريق للانتخابات المقبلة. ونشجع جميع الأطراف على العمل من أجل تهيئة الظروف اللازمة لأجواء من السلام والثقة خلال الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٠ عن طريق تعزيز روح التسامح واتخاذ تدابير تصالحية والحفاظ على عملية الحوار مع المعارضة.

ونشيد بإطلاق بوروندي لخطتها الإنمائية الوطنية وندعو جميع الشركاء إلى العمل معا مع الحكومة من أجل إقامة روابط تمكن من تنفيذها لصالح الشعب البوروندي. كما نشير أيضا إلى إسهام بوروندي في السلام والأمن من خلال نشرها لوحدات عسكرية، وهو شهادة على قدراتها المؤسسية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بوروندي في تعزيز تلك القدرة، التي تترافق مع تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية وقدرتها على التصدي لما تواجه من تحديات إنسانية مستمرة. ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة توفير التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في بوروندي، ويسرنا جمع ٥٢ في المائة من المبلغ المطلوب حتى الآن.

ونسلط الضوء على العودة الطوعية لأكثر من ٥٢ ٠٠٠ لاجئ ونشجع الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة على مواصلة العمل من أجل العودة الطوعية والآمنة والكريمة لمئات الآلاف من اللاجئين الذين ما زالوا في البلدان المجاورة. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود، ولا سيما تقديم المساعدة لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم.

إن أردنا التصدي لتلك التحديات، يجب علينا تهيئة أجواء من الثقة تشمل رفع الجزاءات المفروضة من جانب واحد على بوروندي وفقا للمناشدات التي أطلقها رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة في تموز/يوليه. للحالة في بوروندي عواقب ضارة على السكان المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة، وآثار سلبية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. في الختام، أعتقد أنه يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة متابعة الحوار بطريقة بناءة وتناول المجالات التي لا يزال يعوزها التقارب من أجل التوصل إلى حل سلمي يقوم على أساس احترام سيادة بوروندي واستقلالها ووحدة أراضيها.

**السيدة غريغوار فان هارين** (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): تود مملكة هولندا أن تشكر المبعوث الخاص ميشيل كافاندو والسفير يورغ لاوبر على مشورتهما المستنيرة بشأن الحالة في بوروندي. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/1028) ونرحب بإعلانه أنه سيقدم إلى المجلس مجموعة من الخيارات بشأن دور الأمم المتحدة في بوروندي. وأود أن أركز على ثلاث نقاط – أولا، الحوار بين الأطراف البوروندية؛ ثانيا، الحالة الأمنية والسياق الاجتماعي الاقتصادي وحقوق الإنسان؛ ثالثا، السبل الممكنة للمضي قدما.

تتعلق نقطتي الأولى بالتقدم المحرز في الحوار بين الأطراف البوروندية. إن مملكة هولندا تعرب عن دعمها لميسر جماعة شرق أفريقيا، السيد بنيامين مكابا، وتهنئه على جهوده الدؤوبة لتعزيز حوار مقبول وشامل للجميع بين الأطراف البوروندية. بالرغم من الجهود التي يبذلها، كانت نتائج جولة الحوار الخامسة بين الأطراف البوروندية المعقود في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر مخيبة للآمال. ونتفق مع الميسر في أنه من المؤسف أن حكومة بوروندي لم تشارك في الحوار ونتيجة لذلك فإن كثيرا

من الخلافات لا تزال قائمة. ومن الواضح أيضا أنه لا يوجد حتى الآن خريطة طريق لانتخابات ٢٠٢٠. المسائل الهامة مثل عودة معارضة الشتات وحماية الإنجازات التي تحققت في إطار اتفاق أروشا للسلام والمصالحة ما زالت معلقة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. هولندا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية والسياق الاجتماعي والاقتصادي وحالة حقوق الإنسان في بوروندي. بالرغم من أن الحالة الأمنية العامة قد تحسنت، فإن مناخ القمع لا يزال يهدد الحالة التي يسودها الهدوء. وأحدث تقرير للجنة التحقيق المعنية ببوروندي (A/HRC/39/63) يشير إلى أنه كانت هناك حالات اختفاء وتعذيب واعتقالات تعسفية. كما يشير إلى أن مرتكبي تلك الأعمال الرئيسيين هم من الجهات الفاعلة الحكومية أو وكلائها، مثل أجهزة الأمن الوطنية والشرطة وميليشيا إمبونيراكور. يجب أن تتوقف هذه الانتهاكات فورا ويجب ألا تمر دون عقاب. إضافة إلى ذلك، يعاني العديد من البورونديين من حالة اجتماعية واقتصادية صعبة. إذ يعاني نحو ١,٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي ولا يزال ٣٧٨ ٠٠٠ من اللاجئين البورونديين يعيشون خارج البلد. وفي ذلك السياق، فإن المساعدة الدولية حاسمة الأهمية. ونرحب بقيادة السفير لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، في مواصلة رصد هذه المسألة.

ومن الضروري أيضا أن يكون شركاء بوروندي قادرين على مواصلة تقديم دعمهم.

إن مملكة هولندا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا كشريك إنمائي لبوروندي. وباب الحوار لا يزال مفتوحا لتسوية حالات سوء الفهم، واستعادة الثقة المتبادلة. ويجب أن يكون الحوار أيضا هو الرد على التعليق المفاجئ للمنظمات غير الحكومية الدولية، الأمر الذي يشكل انتكاسة خطيرة لأنشطة البلد الإنمائية.

والنقطة الأخيرة هي بشأن سبل المضي قدما. فاليوم، ينظر المجلس في الحالة في بوروندي للمرة الخامسة هذا العام. وهناك إشارات مشجعة، ولا سيما الإعلان بأن الرئيس نكورونزيزا لن يسعى لولاية جديدة. بيد أن التقدم لا يتم بما فيه الكفاية بشأن معظم النقاط القائمة على توافق الآراء والتي أبرزها مجلس الأمن بصفة مستمرة سواء في بيانه الرئاسي الصادر في نيسان/أبريل (S/PRST/2018/7) أو في البيان الصحفي الصادر في آب/أغسطس (SC/13461)، وهي أولا، الحاجة إلى الالتزام بالحوار النشط وغير المشروط تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا (EAC)؛ ثانيا، التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية قبل انتخابات عام ٢٠٢٠؛ وثالثا، ضرورة استئناف التعاون بين بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة والمراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي. وفي الوقت الحالي، لا تزال هذه المسائل قيد النظر.

وسيُجري مؤتمر القمة العادي لجماعة شرق أفريقيا تقييما للحالة في بوروندي في نهاية الشهر، في حين أن الوقت ينفد، ويضيق الإطار الزمني فيما بين الآن وعام ٢٠٢٠. وسوف يتعين أن يرقى قادة المنطقة إلى مستوى التحدي، ويخلصون العملية السياسية من حالة الجمود التي غرقت فيها. إذ يقع عليهم الدور الرئيسي في تحديد استقرار بوروندي والمنطقة ككل في المستقبل. إن مملكة هولندا تتطلع إلى جماعة شرق أفريقيا من أجل القيادة والتوجيه بشأن كيفية المضي قدما لمواصلة الحوار. ولذلك، نرحب بالعرض المقدم من السيد بنجامين مكابا لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس عقب مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا، على النحو الوارد في رسالته المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

وندعو الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والأطراف الضامنة لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة إلى أن تدعم بنشاط السعي إلى التوصل إلى حل سياسي. إن الحوار الشامل هو السبيل المستدام الوحيد لبناء الثقة اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠٢٠.

وفي الختام، أود أن أردد كلمات السيد بنيامين مكابا: يجب على المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

**السيد لويتسكي** (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والسفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين والشاملتين. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييد بولندا الكامل لجميع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، السيد كافاندو، وتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، في ظل القيادة المقتدرة للسفير لاوبر، لضمان السلام والاستقرار والتنمية في بوروندي. واسمحوا لي أن أركز على ثلاث مسائل رئيسية، ألا وهي العملية السياسية، وحقوق الإنسان، والحالة الاقتصادية والإنسانية.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، تثني بولندا على جميع الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والميسر، السيد بنجامين مكابا، لتمكين الحوار بين البورونديين. ونأسف عميق الأسف لأن حكومة بوروندي لم تغتنم الفرصة لإحراز تقدم بشأن المصالحة الوطنية، وقررت عدم حضور الجولة الخامسة من المفاوضات. وغني عن البيان أن العملية السياسية الشاملة هي وحدها التي يمكن أن تضمن تسوية مستدامة تكون مقبولة على نطاق واسع.

لقد آن الأوان لكي تثبت الحكومة استعدادها للتسوية السياسية، وتنخرط في حوار حقيقي مع مجموعة أوسع من المعارضة. إن هذا مهم الآن بصفة خاصة، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠، لأن ذلك هو الدور الذي تقوم به السلطات لتضمن أن تكون العملية الانتخابية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع حقا.

ثانيا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أود أن أشدد على أننا نرى أن مسألة حقوق الإنسان تقع تماما ضمن ولاية مجلس الأمن، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن الحديث عن السلام والأمن إذا أغفل أي منهما حقوق الإنسان والتنمية.

ولا يزال يساور بولندا القلق الشديد بشأن التقارير الواردة عن أعمال العنف السياسي واستمرار الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان في بوروندي. كما نشعر بالقلق خصوصا إزاء ما أفادت به التقارير من حالات ترهيب أعضاء المعارضة، فضلا عن القيود المفروضة على الحيز السياسي، ووسائط الإعلام المستقلة والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية.

وفي ظل هذه الخلفية، نحث السلطات البوروندية على تحسين الحوكمة الرشيدة، وفتح الحيز المدني والديمقراطي، وكفالة حرية وسائط الإعلام قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠. وعقب البيان الذي أدلى به السفير لاوبر، نود مناشدة حكومة بوروندي على الإسراع بإبرام مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. كما ندعو سلطات بوروندي إلى التعاون الكامل والمشاركة البناءة مع اللجنة المستقلة للتحقيق بشأن بوروندي، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، وكذلك مع الآليات الأخرى لمجلس حقوق الإنسان، مثل المقررين الخاصين.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والإنسانية، يؤثر المأزق السياسي المستمر سلبا على الاقتصاد والحالة الإنسانية. ونرحب بمواصلة عملية الإعادة الطوعية للاجئين بموجب الاتفاق الثلاثي مع تنزانيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. بيد أن من الضروري بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة تفضي إلى عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وتثني بولندا أيضا على إطلاق الخطة الإنمائية الوطنية لبوروندي، وهو ما يمكن أن يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وفي الوقت نفسه، نشيد بالجهود التي تبذلها في هذا الصدد تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

وفي الختام، لا تزال بولندا تعتقد أن اتفاق أروشا للسلام والمصالحة يظل الأداة الرئيسية لتحقيق السلام والاستقرار في بوروندي وفي منطقة البحيرات الكبرى برمتها. إن البلد يحتاج باستمرار إلى اهتمام خاص من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

ولذلك، فإننا نشجع الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، ولا سيما، الأطراف الضامنة لاتفاق أروشا على مواصلة العمل على دعم بوروندي من أجل إيجاد حل سياسي مستدام قبل الانتخابات الرئاسية، والتغلب على الأسباب المفضية إلى عدم الاستقرار في ذلك الجزء من القارة.

**السيدة غوادي** (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص ميشيل كافاندو على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة السياسية الراهنة في بوروندي. ونحن ممتنون أيضا للسفير يورغ لاوبر على إحاطته الإعلامية بشأن التعاون الاجتماعي الاقتصادي بين حكومة بوروندي وشركائها الدوليين. ونحن نتابع عن كثب التطورات السياسية في بوروندي ونشعر بقدر كبير من التشجيع إزاء استمرار استقرار الحالة الأمنية في البلد.

وعقب البيان الذي أدلى به رئيس بوروندي بيير نكورونزيزا في ٧ حزيران/يونيه، كنا نأمل بشدة أن تكون الخطوة التالية استئناف الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة لحل المأزق السياسي في البلد. ونحن نتشاطر الشعور بالقلق المعرب عنه في تقرير الأمين العام (S/2018/1028) إزاء عدم إحراز تقدم بشأن الحوار بين الأطراف البوروندية، والذي كان من المتوقع أن يُعقد خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، لا يمكن حل المأزق السياسي في بوروندي إلا من خلال الحوار السلمي والتوافقي والجامع. ومن ثم، فإن اتخاذ قرار بشأن مستقبل الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي تيسره جماعة شرق أفريقيا بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أساس روح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة ودستور بوروندي، لا يزال أمرا بالغ الأهمية في ضوء اقتراب موعد الانتخابات الوطنية في بوروندي في عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، من المهم أن يكون هناك تواصل بين حكومة بوروندي والمجتمع الدولي استنادا إلى استراتيجية واقعية تهدف إلى دعم بناء مؤسسات قوية وتهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وتوطيد المكاسب التي تحققت مؤخرا، بما يحول دون تجدد أعمال العنف التي حدثت في الماضي. ويتعين على جميع الأطراف البوروندية التحلي بروح التوافق من أجل كفالة السلام والاستقرار الدائمين بعد عام ٢٠٢٠. وفي ما يتعلق بحكومة بوروندي، فإن من المهم أن تجري الحكومة حوارا منفتحا مع المجتمع الدولي، موضحةً خطتها لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٢٠، فضلا عن إظهار الالتزام بروح اتفاق أروشا.

وينبغي للمجلس أن يستكشف سبلا جديدة للتواصل مجددا مع بوروندي. وقد حان الوقت لأن ينخرط الأمين العام في هذا الأمر بصورة كاملة بالتعاون مع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نحيط علما بنداء الأمين العام الداعي إلى إجراء مناقشة مستفيضة من أجل دراسة العملية السياسية حتى الآن واستخلاص الدروس ورسم الطريق إلى الأمام. ونتوقع أن تتولى جماعة شرق أفريقيا زمام المبادرة بشأن هذه المسألة وأن تتوصل إلى حلول مبتكرة ولكن عملية.

ختاما، لئن كنا نرحب بعمل رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام بوصفه جسرا للحوار بين بوروندي والمجتمع الدولي ونشجعه، فإننا نطلب إلى المجتمع الدولي القيام بالمزيد للتخفيف من وطأة المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها شعب بوروندي ومعالجة حالته الإنسانية.

**السيد موريكو** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، على إحاطته الإعلامية الجيدة. كما نشكر السفير يورغ لوبير، الممثل الدائم لسويسرا ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته الإعلامية بشأن تطورات الحالة الاجتماعية والاقتصادية في بوروندي.

ويرحب بلدي بجميع الجهود التي يبذلها الميسر لضمان شمولية الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية. بيد أنه يلاحظ

مع الأسف غياب حكومة بوروندي وبعض الجهات السياسية الفاعلة عن الجولة الخامسة من تلك المحادثات التي عقدت في أروشا، تنزانيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك، فإن وفد بلدي يحث جميع أصحاب المصلحة على المشاركة مجددا في العملية السياسية لتهيئة الظروف اللازمة للعودة الدائمة للاستقرار في البلد.

كما ترحب كوت ديفوار بالتزام الوسيط، السيد يويري موسيفيني، والميسر، السيد بنيامين مكابا، وتعرب عن تقديرها لجهودهما من أجل إحلال السلام والاستقرار في بوروندي. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي اقتراح الميسر الداعي إلى إعداد وثيقة توافقية كي ينظر فيها الوسيط ورؤساء دول جماعة شرق أفريقيا في مؤتمر القمة المقبل للمنظمة، المقرر عقده في كمبالا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك التوصيات الواردة في خريطتي طريق كايانزا وعنتيبي، اللتين وضعتهما الحكومة والمعارضة.

تثير المسألة الإنسانية ووضع حقوق الإنسان في بوروندي قلق وفد بلدي، فعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية. تدعو كوت ديفوار حكومة بوروندي إلى تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي التي أبلغت عنها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق المعنية ببوروندي التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع بوروندي على الدخول في حوار بناء مع اللجنة بهدف تنفيذ التوصيات التي قدمتها وبغية تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد واستئناف المفاوضات مع مفوضية حقوق الإنسان من أجل التوقيع على مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون مع تلك المؤسسة.

ويرحب بلدي أيضا بالتراخيص الممنوحة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر لـ ٢٥ منظمة دولية غير حكومية، ويحثها على التعجيل بعملية الاعتماد من أجل تيسير استئناف برنامج العودة الطوعية للاجئين. كما يدعو المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى زيادة المساهمة في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ في بوروندي، حتى يتسنى تحسين المساعدة الإنسانية المقدمة إلى من هم بحاجة إليها.

في الختام، تهيب كوت ديفوار بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم مبادرات جماعة شرق أفريقيا والوسيط في الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية والميسر له في المراحل التالية من العملية المؤدية إلى التحضير لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، والتي من المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠. وتهنئ كوت ديفوار السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام، على العمل المنجز في سياق صعب وتؤكد مجددا دعمها لجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في بوروندي.

**السيد إيلي إيلا** (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في بوروندي. كما نشكر رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير يورغ لوبير.

إننا نقدر الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/1028)، والذي يبيّن العمل الشاق الذي يقوم به السيد يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، والسيد بنيامين مكابا، الرئيس السابق للجمهورية تنزانيا المتحدة، بوصفهما الوسيط والميسر على التوالي في عملية الحوار بين الأطراف البوروندية. ويبرز هذا التقرير المستكمل الحالة الراهنة في البلد ويضعها في سياقها في أعقاب الاستفتاء الدستوري الذي جرى في ١٧ أيار/مايو، والذي حظي بدعم شعبي واسع النطاق. ونحيط علما بجميع الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المشاركة في العملية السياسية الجارية بشأن الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠ وبتعيين أعضاء جدد في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ونشجع الحكومة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة تشجيع الحوار حتى يتمكن البورونديون من تقرير مصيرهم بأنفسهم.

تؤيد غينيا الاستوائية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في البحث عن حل سلمي للنزاعات. ولهذه الأسباب ندعم أي إجراء يهدف إلى توطيد السلام والعودة إلى الشرعية الدولية عن طريق الحوار. ولهذه الأسباب، نواصل تشجيع ودعم جهود الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الوطنية المعنية لمواصلة تعزيز الحوار وسير الأنشطة السياسية بطريقة سلمية والتحضير لانتخابات عام ٢٠٢٠ كي نكفل مصداقيتها وشفافيتها وشموليتها ومشاركة المرأة فيها مشاركة كاملة.

ونعتقد أن احترام مبادئ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، الواردة في الدستور الجديد، وتوصيات المفاوض والحوار بين الأطراف البوروندية، التي أكدتها نتائج الاستفتاء على الدستور، ينبغي أن يكون بمثابة الأساس للحوار السياسي وأن يكفل إجراء الانتخابات بسلاسة في أجواء من السلام والوئام والأمن، والتي ينبغي أن تسود أثناء العملية الانتخابية وبعدها.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نلاحظ التحسن المستمر ونشيد بالتقدم الملحوظ بعد توقيع بوروندي وتنزانيا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اتفاق ثلاثي، مما مكّن العودة الطوعية للاجئين، ولا سيما من تنزانيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدل ذلك الاتفاق على التزام الحكومة بمواصلة العمل لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي هذا الصدد، نشجع الحكومة على تعزيز التماسك الاجتماعي ونحثها على مكافحة الإفلات من العقاب واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد ليتسنى إخضاع المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني للمساءلة أمام العدالة.

لقد ظلت غينيا الاستوائية تؤمن دوما بجهود الوساطة وتد عم هذه الجهود التي تبذلها جميع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن أعمال الجهات الفاعلة السياسية الوطنية، من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع ولتوجيه العملية السياسية في بوروندي، في إطار المبادئ والقيم الديمقراطية، التي تمنح الأولوية لسيادة البلد وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون باعتبارها عناصر أساسية لاتفاق الشراكة بين أعضاء جماعات الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ من ناحية، والمجتمع الأوروبي ودوله الأعضاء من ناحية أخرى، فضلا عن الأسس المحددة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم والقرار الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية بوروندي، من أجل تيسير حماية المدنيين، وكبح الإفلات من العقاب وتقديم ضمانات من أجل ممارسة الحريات الأساسية. وفي ذلك الصدد، نناشد جميع الأطراف السياسية الفاعلة في بوروندي مواصلة بذل الجهود لاستعادة وتعزيز الثقة التي ستسهل إجراء حوار وطني صريح وشامل للجميع ومتسم بالشفافية.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على قرار رئيس بوروندي، المعلن في ٧ حزيران/يونية، بعدم الترشح للانتخاب في عام٢٠٢٠، فضلا عن المبادرة التي اتخذتها الحكومة البوروندية لتمويل تلك الانتخابات. وتدل تلك الإجراءات على رغبة الحكومة في تعزيز الديمقراطية وإعادة السلام والأمن والاستقرار في البلد والمنطقة، على نحو ما يمكن مشاهدته أيضا في مساهمتها بقوات في عمليات حفظ السلام.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نحث المجتمع الدولي بشدة على مواصلة تقديم الدعم القوي للحكومة والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتعزيز تدابير بناء الثقة لضمان تهيئة بيئة مفضية إلى إجراء انتخابات سلمية وللالتزام بالدستور وخارطة الطريق بغية النقل السلمي للسلطة في جو من السلام والوفاق الوطني.

وأخيرا، ترحب غينيا الاستوائية بإطلاق خطة التنمية الوطنية لبوروندي، التي بإمكانها أن توفر وسائل جديدة للمشاركة، وفي

ضوء توصيات المبعوث الخاص في التقرير عن الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في بوروندي (S/2018/1028)، فإننا نعتقد أن بذل جهود متجددة من أجل استعادة الثقة بين حكومة بوروندي، من جهة، والجهات المانحة والشركاء في التنمية، من الجهة الأخرى، أمر بالغ الأهمية لإقامة علاقات أوثق في مكافحة الفقر والجهل، اللذين يوفران أرضا خصبة لعدم الاستقرار.

**السيد تومیش** (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، السيد ميشيل كافاندو، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، والسفير يورغ لاوبر، ممثل سويسرا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين. وأرحب أيضا في القا عة بالممثل الدائم لبوروندي، السفير ألبرت شينغيرو.

إننا بوصفنا، عضوا ذا مركز مراقب في الاتحاد الأفريقي، نؤيد البيانات التي أدلت بها الترويكا الأفريقية – إثيوبيا وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية – التي تكلم ممثلوها بالفعل قبلنا اليوم.

وعلى الصعيد السياسي، فإننا نحيط علما على نحو إيجابي بالإنجازات التي تحققت مؤخرا في بوروندي، ولا سيما المنتدى السياسي الذي عتقد في كايانزا في ٣ آب/أغسطس وتعيين أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ويشكل اعتماد خارطة طريق كايانزا لعام ٢٠١٨ مؤشرا إيجابيا على المشاركة البناءة للحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة السياسيين. ونأمل أن يعقب التوقيع على خارطة الطريق اتخاذ إجراءات جماعية من جانب جميع البورونديين.

ونشيد بقرار فخامة السيد بيير نيكورونزيزا رئيس بوروندي، عدم الترشح لفترة رئاسية أخرى في عام ٢٠٢٠، وبالتالي مما يساعد على تخفيف حدة التوتر السياسي. ومن المؤكد أن ذلك التدبير سيساعد على الحفاظ على السلام والأمن والديمقراطية في البلد. ونناشد السلطات الوطنية مواصلة جهودها للحفاظ على النظام الدستوري في البلد وبناء المؤسسات الديمقراطية بروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة ونصه.

ونعرب عن القلق من بطء إحراز التقدم في الحوار الشامل بين الأطراف البوروندية، ونحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على مواصلة السعي للحوار، مع المشاركة الهادفة. وينبغي أن تجري تلك العملية المملوكة وطنيا في بيئة تسودها الثقة والتوافق في الآراء على الصعيد الوطني، وبمشاركة جميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة، من أجل ضمان تحقيق السلام الدائم. إن الحوار السياسي البناء والشامل للجميع يشكل الأداة الأهم والعملية الوحيدة للتسوية السلمية للحالة السياسية في بوروندي. وينبغي أن يجرى في بيئة للتسامح وضبط النفس.

ونشدد أيضا على أهمية الجهود الملتزمة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا في تيسير العملية السياسية في بوروندي. ونشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأطراف الضامنة لاتفاق أروشا على مضاعفة جهودها والإسهام في التوصل إلى حل سياسي، مع احترام سيادة بوروندي واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها.

ونشيد بالأنشطة التي اضطلع بها الميسر، فخامة السيد بنجامين ويليام مكابا، الرئيس الثالث والسابق لتنزانيا، والوسيط، فخامة السيد يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، فضلا عن فريق الفريق العامل التقني المشترك في تعزيز تدابير بناء الثقة. إننا بحاجة إلى مواصلة تشجيع التوصل إلى حلول بقيادة أفريقية وملكية أفريقية للمشاكل الأفريقية. ونؤكد أيضا على أهمية احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين، ونجدد التأكيد على المسؤولية الأولية التي تقع على عاتق الحكومة البوروندية عن توفير الأمن، وبالتالي حماية سكانها.

وفي الوقت نفسه، ومع أن الحالة الأمنية هادئة عموما في بوروندي، فإنه لا بد للمجتمع الدولي أن يعالج المسائل المتعلقة بوجود عدد كبير من المشردين داخليا واللاجئين والأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. وهي مسائل تحتاج إلى اهتمام الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمؤسسات المالية. ويلزم بذل

ذلك المسعى الجماعي من أجل الاستثمار في التنمية التي يجب الاضطلاع بها بقوة. فلا سبيل لتحقيق الأمن بدون التنمية ولا سبيل لتحقيق التنمية بدون الأمن. إننا نقترح استخدام تلك الصلة باعتبارها أحد أهم العناصر الرئيسية الثلاثة للاستراتيجية الموحدة لمنع نشوب النزاعات ومعالجتها في أفريقيا وفي أماكن أخرى، إلى جانب اتخاذ نهج إقليمي مجدد ومبدأ توحيد أداء الأمم المتحدة.

ونشيد أيضا بالبلدان المضيفة الإقليمية على على ما قدمته من مساعدة لإعادة اللاجئين إلى الوطن، وهي يجب أن تكون عودة طوعية ووفقا لمبادئ الاحترام والكرامة، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن للتنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهياكل دون الإقليمية الأخرى، إذا نفذ تنفيذا فعالا، أن يحدث تأثيرا كبيرا على الأبعاد السياسية والإنسانية.

وأخيرا، ننوه بالجهود الملتزمة التي تبذلها حكومة بوروندي لتحقيق استقرار الحالة الاقتصادية في البلد، بما في ذلك اعتماد خطة التنمية الوطنية لبوروندي. ويلزم أن نساعد الدولة على التغلب على التحديات الاقتصادية القائمة. ويمكن أن تصبح تلك المنصة الأساس لبناء الثقة بين بوروندي وشركائها. كما نسلم بالدور الهام الذي تضطلع به تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات القائمة في بوروندي، التي يعد تقديم الدعم لها من الشركاء الدوليين أمرا بالغ الأهمية.

**السيد المنيخ** (الكويت): بداية، أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام السيد ميشيل كافاندو وللسفير يورغ لاوبر رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام على الإحاطتين الإعلاميتين القيمتين اللتين تفضلا بتقديمهم واستعرضا خلالهما مستجدات الأوضاع في بوروندي.

وأود أن أتطرق في مداخلتي اليوم إلى أربعة مواضيع.

أولا، وفيما يتعلق بالشق السياسي. تشهد جمهورية بوروندي منذ التطورات السياسية الاستثنائية الأخيرة المتمثلة في إجراء عملية الاستفتاء الدستوري بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨ حالة من الهدوء النسبي الحذر، الذي يعد أفضل بكثير مما كانت عليه الأوضاع خلال عام ٢٠١٥. ونتمنى أن تسود حالة الهدوء تلك في جمهورية بوروندي إلى حين انعقاد الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠، التي نأمل أن تعقد بصورة شاملة لجميع فئات الشعب البوروندي وبمشاركة كافة الأحزاب السياسية وأن تكون انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية وأن تضمن فيها حرية والتعبير ومشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك شريحة الشباب والمرأة والمنظمات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الصدد نود أن نشيد هنا بالجهود التي تبذل من قبل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع السياسية والأمنية في جمهورية بوروندي من خلال حوار شامل أساسه اتفاق أروشا الموقع عليه بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ ودستور البلد.

كما نثمن عاليا جهود التيسير التي يقودها رئيس جمهورية أوغندا السيد يوري موسيفيني والسيد بنجامين مكابا كوسيطين في عملية الحوار السياسي. ولا شك في أن انخراط الحكومة البوروندية مع المنظمات الدولية والإقليمية ممثلة في الأمم المتحدة والأتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة شرق أفريقيا، له أهمية كبيرة لتحقيق الإستقرار المنشود. ويعتبر أحد مقومات الحل المستدام قبل موعد الأنتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠، ونحن على يقين تام بأن الحوار السياسي البوروندي – البوروندي سيسهم إسهاما كبيرا في تيسير العملية السياسية وستنعكس آثاره الإيجابية على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والمعيشية. كما أن لجهود المصالحة الحكومية وتعزيز روح التسامح بين جميع الأطراف البوروندية والدعوة للحوار الوطني أيضا انعكاسات إيجابية ستسهم بدون شك في انفراج الأزمة السياسية. ولعل أحد

تلك الجهود يتجلى في الإفراج عن عدد من السجناء السياسيين الذين اعتقلوا بالتزامن مع أحداث العنف عام ٢٠١٥.

ثانيا، الأوضاع الأمنية. إن الحالة الأمنية في جمهورية بوروندي تتحسن رغم بعض حوادث أعمال العنف واستمرار أنشطة الجماعات المسلحة. ونأمل هنا في أن تستمر الحالة الأمنية على ما هي عليه من تحسن، وأن تنتهز الحكومة البوروندية تلك الأجواء الأمنية المناسبة للعمل على تكثيف جهود الحوار الوطني لجلب كافة الأطراف السياسية إلى طاولة الحوار والتفاهم ولضمان إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠ بصورة آمنة وخالية من أعمال العنف وذات مصداقية.

ونتطلع كذلك إلى أن تنعكس نتائج مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، الذي سيعقد في نهاية الشهر الجاري، على تدعيم استقرار الوضع الأمني واحراز تقدم في عملية الحوار البوروندي – البوروندي، والتوصل إلى آلية تسهم في سير عملية المصالحة الوطنية بالشراكة مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

ثالثا، الأوضاع الإنسانية. إن الأوضاع الإنسانية في جمهورية بوروندي رغم تحسنها مقارنة بعام ٢٠١٧ وانخفاض نسبة من يعانون من أزمة الأمن الغذائي، فإنها لا تزال تدعو للقلق، مع وجود ما يقارب مليون و ٧٠٠ ألف شخص بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، واستمرار حالات انتهاك حقوق الإنسان، واستمرار أعمال العنف والقتل. فجميعها تعد تجاوزا لمبادئ حقوق الإنسان، والقانون الدولي. وندعو إلى وقف ومحاسبة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة في أقرب وقت ممكن.

أما بالنسبة لموضوع العودة التدريجية للاجئين، بعد الاتفاق الثلاثي الذي وقع بين تنزانيا وبوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإني أود أن أشيد بعملية عودة اللاجئين البورنديين الطوعية إلى ديارهم، ونؤكد ضرورة تكثيف جهود الحكومة البوروندية الخاصة بإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للاجئين العائدين واستمرار توفير الضمانات اللازمة لعودتهم إلى ديارهم ومناطقهم.

رابعا وأخيرا، التنمية الاقتصادية والاجتماعية. نود أن نؤكد أن جهود التنمية والاصلاح هي عوامل رئيسية لأي حكومة ترغب في تطوير مجتمعها والنهوض به نحو مستقبل آمن ومشرق. ولعل اعتماد حكومة جمهورية بوروندي بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس الماضي لخطة تنموية للعشر سنوات القادمة يعد خطوة في الطريق الصحيح نحو التعاون الحقيقي بين فئات المجتمع البوروندي وتحقيق المنفعة المتبادلة. لذلك، نتطلع إلى أن تحقق الخطة التنموية تطورا ملحوظا في الإقتصاد البوروندي وتسهم في استقرار الوضع الأمني والسياسي بشكل أكبر وتنعكس آثارها الإيجابية على تحسين المستوى المعيشي لشعب بوروندي.

**السيد ميثا – كوادرا** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطتين الإعلاميتين المهمتين اللتين قدمهما المبعوث الخاص للأمين العام ميشيل كافاندو والسفير يورغ لوبير، بصفته رئيسا لتشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، في زيارته الأخيرة للبلد.

وتؤكد بيرو أهمية الحوار فيما بين البوروندييين، وتأمل أن تعيد الحكومة النظر في موقفها بأن هذا الحوار سوف يصبح متجاوزا بموجب الدستور الجديد، وبالتالي، قررت عدم المشاركة في اجتماعه الأخير. ونعتقد أن عملية للحوار الشامل للجميع لا غنى عنها لتحسين الحالة السياسية وبناء السلام المستدام في بوروندي.

وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية أن تشمل خارطة الطريق المسماة ”كينزا ٢٠١٨“، المتعلقة بتنظيم الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠، جميع القوى السياسية في البلد في صياغتها وتنفيذها. كما نعتبر أنه من المهم التعجيل بإجراء الحوار بين الحكومة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حتى يتمكن

من استئناف أنشطته في بوروندي، حيث لا تزال هناك تقارير عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، نود أن نشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز اقتصاد البلد من خلال خطة التنمية الوطنية، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي، معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والوصول إلى إحلال السلام المستدام. ونشدد على أهمية دعم المجتمع الدولي لتلك الخطة، التي تسعى إلى تعزيز التنمية في المناطق الريفية في بوروندي، مع مراعاة الحوكمة والإدارة المستدامة للبيئة والاستخدام المخطط للأراضي. وفي هذا الصدد، نبرز عمل السفير لوبير وتشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام.

وأخيرا، نعتقد أنه من المهم أن يتابع المجلس التطورات في البلد عن كثب، وأن تدعمه المنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة عن كثب، حتى تكون هناك بيئة مناسبة لإجراء انتخابات موثوقة وشفافة وشاملة في عام ٢٠٢٠.

**السيد هيكي** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، المبعوث الخاص كافاندو عن آخر المستجدات، والسفير لوبير لإطلاعنا على نتائج رحلته إلى بوروندي والمنطقة وعلى تقديمه توصياته بوضوح. وأود أيضا أن أرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2018/1028)، الذي يقدم سردا قيّما للمعلومات الوقائعية عن الحالة الراهنة في بوروندي، ونتطلع إلى مناقشة مجموعة الخيارات التي سيقدمها الأمين العام للمجلس بشأن دور الأمم المتحدة المستمر في بوروندي.

وتتفق المملكة المتحدة مع الأمين العام والعديد من أعضاء المجلس هنا اليوم على أن حوار جماعة شرق أفريقيا الذي تديره في بوروندي، بقيادة المنطقة، يشكل الخيار الوحيد القابل للتطبيق لضمان إجراء انتخابات مفتوحة وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠. كما نعترف بأهمية الاتحاد الأفريقي في دعم جهود جماعة شرق أفريقيا في هذا الصدد. ونشيد بالجماعة على مشاركتها حتى الآن وجهود ميسرها الرئيس السابق مكابا، والمبعوث الخاص كافاندو، على الرغم من التحديات الكثيرة التي تمنع إحراز التقدم. ولا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه قبل إجراء انتخابات شاملة ونزيهة وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠، وستكون مصداقية تلك الانتخابات ضرورية لاستقرار بوروندي. ويجب أن يثق المواطنون في العملية السياسية من أجل قبول نتائجها.

ولهذا السبب، نتشاطر خيبة أمل بيرو والعديد من المتكلمين الآخرين هنا اليوم بأن حكومة بوروندي لم تحضر الجولة الخامسة من الحوار بين البورونديين. ومشاركتها حاسمة لإنجاح تلك العملية. ولذلك، نشجع جماعة بلدان شرق أفريقيا على مضاعفة جهودها لمواصلة العمل والدفع في اتجاه إجراء حوار شامل ملموس ووضع خارطة طريق منسقة يمكن لجميع الأطراف دعمها، تحفظ مكاسب اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، البالغ الأهمية. ونأمل أن تتم المناقشات بشأن كيفية تحقيق ذلك في مؤتمر قمة رؤساء دول شرق إفريقيا. كما ندعو الحكومة وأطرافها المتحالفة معها إلى مواصلة الحوار مع المنطقة، وفي خضم القيام بذلك، إعطاء إشارة واضحة على التزامها المستمر بحل الأزمة السياسية المستمرة.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، والانتهاكات والجرائم ذات الصلة التي استمرت منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة في آب/أغسطس (S/PV.8325)، وذكر المبعوث الخاص هذه المسألة خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها. إن تعليق عمل المنظمات الدولية غير الحكومية مؤخراً يثير قلقاً عميقاً.

فتلك المنظمات غير الحكومية تدعم الفئات الأكثر حرمانا وضعفا في بوروندي، بمن فيهم اللاجئون والذين يعانون من الأمراض المعدية. فالحالة الإنسانية ستتدهور حتما من دون تلك الجهات الفاعلة ولذلك نأمل في أن يستمر تسجيل المنظمات غير الحكومية من دون تأخير.

كما اتفق مع زميلي البولندي عندما تكلم عن مركزية مسائل حقوق الإنسان في عمل المجلس. وقد سمعنا في وقت سابق من هذا العام من الأمير زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لحقوق الإنسان، بأنه يمكن لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أن تشكل إنذارا مبكرا، كما طائر الكناري في مناجم الفحم، عندما يتعلق الأمر بالتنبؤ بالنزاعات؛ ولذلك، من المهم جدا لنا كمجلس، أن نبقي هذه المسائل قيد نظرنا. وأنوه كذلك إلى أن العديد من المتكلمين قد أشاروا إلى الدور الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان بشأن بوروندي. ولذلك، أحث حكومة بوروندي على أن تتعاون تعاونا تاما مع آليات مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ومن الواضح من تقرير الأمين العام – ومن المناقشة الأوسع نطاقا هنا اليوم – أنه ينبغي أن تظل بوروندي مدرجة في جدول أعمال المجلس. فالهجمات المسلحة مستمرة، على الرغم من أن الحالة الأمنية قد تكون تحسنت، ويساورنا قلق بالغ إزاء الأزمة السياسية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، التي كثيرا ما تكون الأسباب الجذرية للنزاعات، كما شهدنا في مرات عديدة من قبل، ويجب أن يتصدى لها المجلس.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص كافاندو والسفير لوبير على إحاطتيهما. ونعرب عن تقديرنا العميق لتقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2018/1028)، المقدم عملا بالقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦). ونتطلع إلى التقرير المكتوب المقبل.

وتشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل، شأنها في ذلك شأن الكثيرين، من أن حكومة بوروندي لم تشارك في الجولة الخامسة من الحوار فيما بين الأطراف البوروندية الذي تنظمه جماعة شرق أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر. وقد قالت الحكومة إن من الأسباب التي تبرر غيابها، أنها لم تتمكن من الحضور بسبب فترة الحداد الوطني إحياء لذكرى البطلين الوطنيين اللذين سقطا: الأمير راواغسور والرئيس نداداييي. ولا يمكننا التفكير، من جانبنا، في سبيل أفضل لإحياء ذكراهما من سبيل السعي إلى تجسير هوة الانقسامات السياسية ووضع البلد على طريق السلام والتنمية المستدامة. فقد حاول هذان الرجلان كلاهما – بطريقتهما الخاصة وفي عصرهما – تعزيز التفاهم المتبادل، المؤدي إلى الاستقلال والسلم والتنمية وإلهام الملايين من البورونديين، مما يعطينا جميعا الأمل في مستقبل بوروندي.

ونرحب بالجهود التي يبذلها ميسر الحوار التابع لجماعة شرق أفريقيا والرئيس السابق، السيد بنجامين مكابا، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع خارطة طريق للانتخابات في ٢٠٢٠. ونشجع حكومة بوروندي وأحزاب المعارضة على تجديد التزامها بالحوار بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خارطة الطريق تلك. وكذلك نشجع الزعماء في الإقليم، في أعقاب الجولة الخامسة من الحوار، على بعث رسالة واضحة باستمرار انخراطهم ودعمهم من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في ٢٠٢٠.

لقد أدت الحالة في بوروندي إلى تقويض المكاسب الكبيرة التي تحققت من خلال اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. ونشجع الجهات الضامنة لعملية أروشا على تنشيط مشاركتها الدبلوماسية دعما للاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، نحيط علما بإشارة تقرير الأمين العام إلى حقيقة أن الأمم المتحدة لا تزال تتلقى ادعاءات بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. ويزعجنا بشكل خاص أنه قد تم اكتشاف أكثر من ٤٥ جثة في جميع أنحاء البلد، في أعقاب القيام بهجمات واغتيالات وحالات اختفاء مختلفة. كما إننا نظل نشعر بالقلق العميق إزاء القيود المفروضة على الحيز المدني والسياسي في بوروندي، ولا سيما في وسائط الإعلام ومن خلال استخدام أحكام السجن القاسية لتخويف

المدافعين عن حقوق الإنسان. ونشعر بالقلق من التقارير التي تفيد بالدور المتزايد لجناح الشباب في الحزب الحاكم، إمبونيراكور، في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

ويساورنا قلق بالغ إزاء ادعاءات بوقوع هجمات عبر الحدود من قبل أفراد أو جماعات تنشط بين بوروندي ورواندا. فتلك الحالة لا تزال متقلبة وتتطلب اهتمام المجلس في الفترة التي تسبق الانتخابات. كما إننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأحكام الدستورية التي اعتمدت هذا العام التي فرضت قيودا على المعارضة وندعو حكومة بوروندي إلى احترام حقوق أعضاء المعارضة. ونشجع الجهات الفاعلة السياسية في المعارضة، في الوقت نفسه، على الالتزام بالمشاركة غير العنيفة في انتخابات عام ٢٠٢٠. ومن ذلك المنطلق، نجدد دعوتنا مرة أخرى إلى حكومة بوروندي لاستئناف التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. إن قرار حكومة بوروندي حظر ثلاثة من أعضاء لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة من الوصول إلى البلد باعتبارهم أشخاصا غير مرغوب فيهم، يقدم دليلا آخر على عدم رغبة طويلة الأمد في التعاون مع الأمم المتحدة بشأن مسائل حقوق الإنسان، على الرغم من تمديد ولاية اللجنة لمدة سنة.

كما لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء إيقاف حكومة بوروندي عمل جميع المنظمات الدولية غير الحكومية. فقد أثر ذلك القرار تأثيرا سلبيا على مبادرات طويلة الأمد تهدف إلى تحسين أحوال الشعب البوروندي، بما في ذلك برامج الوقاية والعلاج من الملاريا والإيدز وسوء التغذية. إننا ندرك أن أكثر من ٣٠ منظمة غير حكومية قد عادت إلى العمل. ونحث الحكومة البوروندية على إعادة جميع المنظمات المتبقية إلى العمل لضمان استمرار الخدمات الحيوية للشعب البوروندي. فهناك إرادة كبيرة في المجلس للعمل مع حكومة بوروندي والمنطقة من أجل معالجة الجراح القديمة وبناء مستقبل أكثر إشراقا. وتمثل الانتخابات فرصة واضحة لقادة بوروندي لإعادة ترتيب علاقاتهم مع المجتمع الدولي من خلال الانخراط بحسن نية في عملية سياسية تشمل جميع البورونديين. ونأمل في أن يغتنموها.

**السيد أورينيوس سكاو** (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في الترحيب بالسفير لوبير والمبعوث الخاص كافاندو مرة أخرى في مجلس الأمن اليوم، كما أشكرهما على إحاطتيهما المفيدتين. إننا ندعمهما كليهما دعما قويا في مساعيهما الهامة. وكذلك نقدر المعلومات المستكملة الصلبة والشاملة في تقرير الأمين العام المكتوب (S/2018/1028). كما أود أن أنوه بحضور الممثل الدائم لبوروندي، السفير شينغيرو.

لقد تحسنت الحالة في بوروندي منذ بداية الأزمة في ٢٠١٥، وهي الآن – كما ذكر المبعوث الخاص – هادئة نسبيا. غير أن التقارير عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وأعمال العنف والتخويف وفرض القيود على الحيز الديمقراطي مستمرة. والحالة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية مزرية وآخذة في التدهور. ويزداد انعدام الثقة والانقسامات عمقا في المجتمع البوروندي، بل كذلك مع البلدان المجاورة والشركاء الدوليين.

ولذلك فإن من المخيب جدا للآمال أن نعلم أنه منذ اجتماعنا السابق (انظر S/PV.8325)، لم تشارك الحكومة في الدورة الخامسة للحوار بين الأطراف البوروندية في أروشا. وقد اختارت الحكومة الشروع في مواجهة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدلا من الدخول في حوار. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد حتى الآن أي مذكرات تفاهم لمراقبي الاتحاد الأفريقي أو لاستئناف التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. كما إن من المخيب للآمال أن نعلم أن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية غير الحكومية قد أوقفت بصورة مفاجئة – وإن كان ذلك مؤقتا. ويجب أن يتغير مسار المواجهة ذاك، إن أردنا تجنب تكرار الأزمة التي حدثت في ٢٠١٥. فاستعادة الثقة أمر ملح وبالغ الأهمية، بما في ذلك في التحضير لانتخابات سلمية وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠.

ويظل إجراء حوار سياسي شامل - كما ذكر آخرون اليوم - بين جميع أصحاب المصلحة، يشكل السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام والاستقرار في بوروندي. وتظل تدابير بناء الثقة بين جميع الأطراف الرئيسية تشكل أمرا أساسيا للغاية. ومن المهم، في ذلك الصدد، مواصلة الاستفادة من التقدم المحرز في إطار الحوار بين الأطراف البوروندية، بما في ذلك عن طريق ضمان تمثيل المرأة في الحوار. وتظل الإنجازات التي تحققت في إطار اتفاق أروشا للسلام والمصالحة تشكل أسس السلام والأمن والاستقرار في بوروندي وفي منطقة البحيرات الكبرى على نطاق أوسع. ولا بد من المحافظة عليها.

فاستمرار الجهود الإقليمية، في ذلك الصدد، أمر بالغ الأهمية. ونحن نشيد بوسيط جماعة شرق أفريقيا، الرئيس موسيفيني، وميسر الحوار بين الأطراف البوروندية، الرئيس السابق مكابا، على جهودهما التي لا تكل. ونتطلع الآن إلى توصيات الرئيس مكابا بشأن سبل المضي قدما، بما في ذلك خارطة الطريق المشتركة المتوخاة للانتخابات. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن جهود الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا يجب أن تستمر، ونتطلع إلى نتائج مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا في نهاية هذا الشهر. وللاتحاد الأفريقي كذلك دور هام يؤديه، بما في ذلك من خلال دعم جماعة شرق أفريقيا، ونرحب بالزيارة التي قام بها الاتحاد الأفريقي مؤخرا إلى بوجومبورا. ونكرر التأكيد على ضرورة التوقيع على مذكرة التفاهم حتى يتمكن مراقبو الاتحاد الأفريقي من العمل بفعالية وتحقيق أهدافهم.

واستمرار الاهتمام والدعم والانخراط الدولي أمر أساسي. وإطلاق الخطة الوطنية للتنمية المرتكزة على أهداف التنمية المستدامة أمر مرحب به ويتيح فرصة للمشاركة، وكذلك للحوار الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي، في ذلك الصدد، دعم الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام، تشكيلة بوروندي، التي يقودها السفير لوبير. فلجنة بناء السلام تتيح منبرا فريدا للحوار يمكن أن يساعد في تحقيق فهم مشترك للحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، وكذلك للاحتياجات الأكثر إلحاحا في مجال بناء السلام.

إن الوجود والدعم الدوليان في بوروندي ضروريان، بما في ذلك من أجل الإسهام في بناء الثقة. ولا يزال فريق الأمم المتحدة القطري شريكا مهما. وبالتالي، فإن عملية استكمال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مهمة. وندعو الحكومة إلى التعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسيكون وجود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للقيام برصد موضوعي لحقوق الإنسان وبناء القدرات أساسيا، ونأمل أن يتسنى الانتهاء من مذكرة التفاهم على وجه السرعة. ومن المهم أيضا مواصلة عملية السماح للمنظمات غير الحكومية الدولية بالعودة ومواصلة عملها الإنساني المهم.

وكما خلص الأمين العام في تقريره، لا تزال الحالة في بوروندي هشة. ولذلك أيضا آثار على السلم والأمن في المنطقة الأوسع. لذا، كان من المهم أن يظل مجلس الأمن مشاركا على نحو بناء. ودعم المجلس المستمر للجهود الإقليمية أمر بالغ الأهمية. ويجب أن نواصل معا تشجيع وتيسير حوار وطني حقيقي وشامل، وكفالة احترام حقوق الإنسان وإنهاء العنف والتشجيع على فتح المجال السياسي. وإحراز تقدم على جميع تلك الجبهات هو السبيل الوحيد لعقد انتخابات سلمية وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠، وتحقيق الاستقرار والسلام والازدهار على المدى الطويل.

وأود توجيه ملاحظاتي الختامية للسفير شينغيرو. إن أبواب الشراكة البناءة مع المنطقة ومع المجتمع الدولي الأوسع للمساعدة في الجهود الوطنية لبوروندي مفتوحة. وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، والاتحاد الأوروبي، تقدم جميعها فرصا للمشاركة الدولية البناءة. وللمضي قدما، يلزم تقديم الدعم الدولي من أجل بناء الثقة والتغلب

على الانقسامات العميقة. لذلك، نشجع بوروندي بقوة على الاستفادة من كل النوايا الحسنة وبدء عهد جديد من التعاون.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

تشكر الصين المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، السيد كافاندو، والسفير لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الوضع الحالي في بوروندي هادئ بوجه عام. وحكومة بوروندي تعمل بنشاط على النهوض بالعملية السياسية لتنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة والحفاظ على السلام والاستقرار في الداخل. لقد تحقق تقدم مهم. وعاد عدد كبير من اللاجئين إلى وطنهم. وقام أكثر من ٢٠ من الأحزاب السياسية البوروندية بصياغة خريطة طريق للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠، في حين أنشئت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وفقا للدستور الجديد. وزخم المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والإدماج السياسي يزداد قوة.

والصين ترحب بهذه الإنجازات، التي تثبت تماما أن حكومة وشعب بوروندي يتمتعان بكامل القدرة والعزم على تسوية المشاكل السياسية الداخلية بشكل مستقل والحفاظ على سلام واستقرار بلدهما. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما ملكية بوروندي وقيادتها في معالجة شؤونها الخاصة بفعالية واحترام سيادة بوروندي ووحدتها وسلامة أراضيها. وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالانتخابات والعملية السياسية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم اختيار حكومة وشعب بوروندي تماما.

وترحب الصين بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى – في توفير الوساطة في العملية السياسية في بوروندي. ونأمل أن تواصل جميع الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة تعزيز اتصالاتها والتشاور مع الحكومة البوروندية وتقديم المساعدة البناءة.

وتلاحظ الصين أنه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة هذا العام، أكد وزير خارجية بوروندي أن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلد هادئة ومستقرة وتحت السيطرة تماما، وبالتالي، فهي لم تعد خطرا على السلم والأمن الدوليين أو الإقليميين (انظر A/73/PV.14). كما أعرب عن رأيه بضرورة حذف بوروندي من جدول أعمال مجلس الأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يصغي إلى صوت بوروندي، وأن ينظر إلى الحالة في البلد بطريقة شاملة وعادلة وموضوعية، وإن يجري التعديلات اللازمة في الوقت المناسب ووفقا لتطور الحالة على أرض الواقع، بغية توجيه رسالة إيجابية.

في الوقت نفسه، وبسبب تعليق التعاون والمساعدة من جانب بعض البلدان والمنظمات، تواجه بوروندي تحديات فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والحالة الإنسانية. إن التنمية هي ضمانة السلام، كما أوضح السفير لاوبر. ولا يمكن أن يتحقق السلام والاستقرار والتقدم في العملية السياسية في بوروندي بدون التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة لبوروندي وفقا لاحتياجات البلد. وندعو المنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة إلى استئناف تقديم تعاونها الاقتصادي ومساعدتها الإنمائية إلى بوروندي في أقرب وقت ممكن.

وترحب الصين بصياغة الحكومة البوروندية للتنمية الوطنية العشرية، وهي خطة لا تبين مخطط البلد في السنوات القادمة فحسب، بل توفر التوجيه فيما يتعلق بالمساعدة الدولية المقدمة إلى بوروندي أيضا. ونأمل أن يفي المجتمع الدولي والشركاء الدوليون لبوروندي بالتزاماتهم في الوقت المناسب، مع تصميم مساعداتهم وفقا لخطة التنمية في بوروندي وإعطاء الأولوية لدعم مجالات مثل الزراعة والهياكل الأساسية والتعليم وحماية البيئة.

إن المبعوث الخاص للأمين العام ولجنة بناء السلام جسران هامان بين بوروندي والمجتمع الدولي. ونأمل أن يواصلا

الاستفادة من مزايا كل منهما وتعزيز اتصالاتهما وتشاورهما مع الحكومة البوروندية. وكما هو الحال دائما، يمكنهما الاعتماد على دعم الصين للمضي قدما. وما فتئت الحكومة الصينية تدعم عملية السلام في بوروندي، وقدمت المساعدة لإعادة الإعمار الوطني لبوروندي في نطاق قدرتنا. ووفاء بالتزامنا أثناء مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، قدمت الصين مؤخرا ٣٠٠ مليون يوان كمساعدة مجانية، فضلا عن ٥٠ مليون يوان كمساعدة غذائية إنسانية، إلى الحكومة البوروندية. والصين على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في بوروندي.

استأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل بوروندي.

**السيد شينغيرو** (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، أود أن أتقدم بتهاني القلبية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ويود وفدي أيضا أن يشكر جميع أعضاء المجلس الذين لم يتوقفوا أبدا عن مراعاة احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في معالجة الحالة في بوروندي هنا في المجلس. ونحن ممتنون جدا لذلك. ونأسف لأن بعض الوفود، طوال ثلاث سنوات حتى الآن، لا تزال غير راغبة في الاعتراف بالتقدم الذي أحرزناه. ونأمل أن يتغير موقفها بما يتماشى مع وتيرة الحالة على أرض الواقع.

وأود أيضا أن أشكر زميلي السفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، على إسهامه البناء في هذا الاجتماع، ونجدد تعاوننا الكامل معه. ولا يسعني إلا أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ميشيل كافاندو، على إحاطته الإعلامية وعلى تقرير الأمين العام (S/2018/1028)، وإن كنت لا أتفق مع كل مضمونه – في الواقع، هناك فجوة واسعة بين ما يصفه التقرير والوضع الحقيقي على الأرض في بوروندي.

والغرض من بياني إطلاع أعضاء المجلس على التطورات الإيجابية الجديدة منذ الاجتماع السابق بشأن الحالة في بوروندي، المعقود في ٩ آب/أغسطس (انظر S/PV.8325).

على الصعيد السياسي، تستمر الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٢٠ بشكل طبيعي وفي أجواء مريحة وسلمية. وخريطة طريق كايانزا للانتخابات السلمية في عام ٢٠٢٠ واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قائمتان بالفعل.

وفيما يتعلق بالتمويل، يواصل البورونديون أنفسهم حشد الموارد اللازمة لتمويل ذلك الحدث الانتخابي الكبير. ويؤكد اكتمال تمويل انتخابات عام ٢٠٢٠ تقريبا إرادة الشعب البوروندي على تولي زمام العملية الانتخابية كاملة بوصفها عمليته هو في المقام الأول.

وفيما يخص تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات ناجحة في ٢٠٢٠، فسوف نبذل كل ما بوسعنا لضمان أن تكون الانتخابات ديمقراطية وذات مصداقية وشاملة وسلمية، ما سيكفل بدوره تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلدنا. ومنذ بداية عام ٢٠١٨، ما برحت حكومة بوروندي تبدي بوادر حسن نية ملموسة للتخفيف من حدة التوترات العامة في البلد. ويعدُّ إعلان رئيس الدولة عدم إعادة ترشحه لانتخابات ٢٠٢٠– بالرغم من أن له حقا في ذلك – بادرة ذات مغزى سياسي وديمقراطي عميق وجديرة بالثناء. وبالمثل، يعتبر الإفراج عن أكثر من ٢ ٠٠٠ من السجناء في بداية العام الحالي، بمن فيهم متمردو عام ٢٠١٥، جزءا أيضا من استمرار زخم المصالحة والتماسك الاجتماعي والتسامح السياسي في البلد. كما يعدُّ التسامح، بوصفه ميزة أخلاقية ومبدأ سياسيا، مسارا آخر للسلام يجب علينا تعزيزه والحفاظ عليه وإدامته في بوروندي.

وفيما يتعلق بالحوار بين الأطراف البوروندية بهدف إجراء انتخابات ديمقراطية سلمية شفافة وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠، يود وفد بلدي أن يذكّر بأن استخدام الحوار باعتباره أداة للتوصل إلى حلول للمشاكل على أساس من توافق الآراء يُعدّ ثقافة وجزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للبورونديين. وفي الشهر الماضي، اختتم الميسر بنجامين ويليام مكابا الجولة الأخيرة من الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تتولى قيادته جماعة شرق أفريقيا في أروشا. ونحن ممتنون له للجهود التي ظل يبذلها منذ ما يقرب من ثلاث سنوات دعما لجهود بوروندي في تحقيق السلام وبناء الديمقراطية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر المجلس، انطلاقا من جميع المقاصد والنوايا، بأن الولاية الرئيسية للمبعوث الخاص تتمثل في دعم عملية الحوار التي اختتمت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وتشير توقعاتنا إلى أن عام ٢٠١٩ سيولي اهتماما كبيرا للتخطيط لانتخابات عام٢٠٢٠ وتنفيذ خطة بوروندي الإنمائية الوطنية. وانطلاقا من روح الملكية الوطنية هذه، بوصفها المبدأ التوجيهي لبناء السلام، ستستمر المشاورات السياسية الرامية إلى إجراء انتخابات حرة شفافة وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠ في بوروندي بطريقة علنية وبنّاءة، وتتاح فيها الفرصة لسماع آراء جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي ذلك الصدد، تدعو بوروندي السياسيين الذين ما زالوا في المنفى والذين لم يتورطوا في محاولة الانقلاب الفاشلة بتاريخ ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى العودة للمشاركة في انتخابات ٢٠٢٠ والإسهام في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وليس هناك أدنى شك في أن نجاح العملية الانتخابية عام ٢٠٢٠ سيفتح فصلا جديدا ومجيدا في تاريخ بلدنا بينما سيطوي تلك الصفحة المظلمة لعام ٢٠١٥ إلى الأبد.

وعلى الصعيد الأمني، وكما يعلم المجلس، فإن الحالة في بوروندي هادئة ومستقرة وما تزال تحت السيطرة تماما. وتلك هي الحقيقة – ولست هنا لنشر الدعاية. وبوجه عام، توصلت جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي أرسلت وفودا رفيعة المستوى إلى بوروندي مؤخرا بهدف الاستقصاء عن الوضع الحقيقي في البلد، إلى أن الأمور قد عادت إلى طبيعتها. فقد انتهت الأزمة التي شهدها البلد في عام ٢٠١٥، وتخطيناها تماما وإن كانت لا تزال هناك تحديات قائمة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية يتعين التصدي لها. وينبغي للشركاء الذين ما زالوا مترددين أن يتحلوا بالشجاعة ويقبلوا بعودة الأمور إلى طبيعتها وأن يطووا صفحة عام ٢٠١٥ ويتطلعوا إلى مستقبل البلد وفق رؤية ونهج جديدين.

وفيما يتعلق بحرية التعبير، يود وفد بلدي أن يبلغ المجلس بأن لبوروندي تقليدا راسخا في مجال حرية التعبير وأن لديها مجتمعا مدنيا نشطا للغاية. ويتجلى ذلك في وجود ما يزيد على ٢٠ محطة إذاعية محلية حكومية وخاصة وخمس محطات إذاعية مجتمعية و ١٠ من محطات البث الإذاعي والتلفزيوني و ١٧ وكالة للأنباء المحلية و ٢٤ صحيفة حكومية وخاصة و ٢٦ موقعا إلكترونيا و ٨ من القنوات التلفزيونية على شبكة الإنترنت وأربع مجلات و ١٢ هيئة ورابطة إعلامية مهنية عاملة في بلدنا. وبالإضافة إلى محطاتنا الإذاعية المحلية الخاصة، هناك أربع محطات إذاعية أجنبية أُذن لها بالبث بحرية في بلدنا أيضا. بل ازداد عدد العاملين في قطاع وسائط الإعلام إلى ١٢٢ عاملا في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٩٤ منهم في عام ٢٠١٥ وهي زيادة كبيرة في عدد العاملين في القطاع الإعلامي بـ ٢٨ منهم في غضون ثلاث سنوات. ونأمل أن تكون هذه المعلومات قد قدمت إجابة وافية لأولئك الذين طرحوا أسئلة تتعلق بحرية التعبير في بلدنا.

وفيما يخص المجتمع المدني، صدّقت الحكومة بالفعل على ما يزيد على ٦ ٥٠٠ من المنظمات غير الربحية، وصدرت تراخيص لأكثر من ١٠٠ منها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأود أيضا أن أذكّر المجلس بأنه قد سُمح لـ ١٥ من المنظمات غير

الربحية التي كانت قيد التحقيق منذ الانقلاب الفاشل الذي وقع في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ باستئناف عملها. وتستمر الموافقات للمنظمات غير الحكومية بوتيرة معقولة وفقا للقانون الوطني المنظم لنشاطها. وصدرت الموافقة بالفعل على ثمان وثلاثين منظمة غير حكومية وهي تعمل إذ أتكلم الآن. ومن المتوقع أيضا أن تستأنف عدة منظمات غير حكومية أجنبية أنشطتها قريبا نظرا لاتساع نطاق برامج عملها بشكل كبير.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين فقد عاد نحو ٠٠٠ ٢٥٠ منهم إلى ديارهم منذ عام ٢٠١٦. ويشمل ذلك العدد ٤٩٥ ٥٥ لاجئا عادوا إلى البلد منذ التوقيع على الاتفاق الثلاثي بين بوروندي وتنزانيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في آب/أغسطس ٢٠١٧. ويزيد معدل العودة الطوعية للاجئين إلى بلدهم من تنزانيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل رئيسي على أكثر من ٠٠٠ ١ عائد في الأسبوع. ومع ذلك، يود وفد بلدي أيضا أن يكرر طلبه المشروع إلى المفوضية وأصدقاء بوروندي في المنطقة للتدخل في بعض البلدان المضيفة – التي نعلم جميعا ما هي – لاستمرار احتجازها لإخواننا المواطنين رهائن في المنفى بإقامة الحواجز المصطنعة التي تحول دون عودتهم الطوعية إلى الوطن. بل ندعوها أيضا إلى أن تكفل حفاظ مخيمات اللاجئين على طابعها المدني وفقا لاتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. ويجب أن تضمن المفوضية عدم تحويل مخيمات اللاجئين قسرا إلى معسكرات للتدريب العسكري أو شبه العسكري.

وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، تولي حكومة بوروندي أهمية كبيرة لمسائل حقوق الإنسان. وقد اعتمدنا سياسة عدم التسامح إطلاقا فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، ونعمل حاليا على تنفيذها. ونحن ملتزمون تماما بمبادئ الموضوعية والشمول وعدم الانتقائية وعدم تسييس حقوق الإنسان. ونسلّم بإمكانية وجود حالات فردية لانتهاكات حقوق الإنسان مثلما يحدث في أي بلد آخر. ولتلك الأسباب، وبالإضافة إلى اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، أنشأت الحكومة لجانا للتحقيق القضائي في بعض انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة التي حدثت منذ بداية التمرد في عام ٢٠١٥.

ومع ذلك، فربما يتفق معي المجلس في أن تعزيز حقوق الإنسان عملية طويلة وشاقة وقد تكتنفها المصاعب أحيانا. وهي من ضمن المُثل التي نسعى جميعا إلى تحقيقها. ولم تتمكن أي من الأمم من البلوغ فيها إلى حد الكمال، حتى بعد انقضاء ما يزيد على القرن من ترسيخ الديمقراطية فيها. وبالنسبة لبوروندي التي لم تمض على ديمقراطيتها سوى ١٣ عاما، فلا يزال الطريق أمامها طويلا بيد أنها عازمة على تحقيق النجاح في ذلك بشكل ملموس.

إن اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بدأت العمل وتسهم بشكل كبير في تحسين حالة حقوق الإنسان في بلدنا.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية الاقتصادية، فقد اعتمدت حكومة بوروندي منذ وقت قريب خطة للتنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٧. إن الخطة الوطنية وثيقة مرجعية تحدد الاتجاهات الرئيسية لقيادتنا نحو التنمية المستدامة التي نود أن نراها تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠. وفي ضوء التحديات التي تطرحها خطة التنمية الجديدة، تُطلق حكومة بوروندي نداء قوياً إلى جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لدعم بلدنا في تنفيذ خطة التنمية الوطنية بروح من التعاون ذي المنفعة المتبادلة، والمبني على الاحترام قبل كل شيء.

وفيما يتعلق بالتعاون بشأن الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، لا تزال ركيزة حقوق الإنسان هي العنصر الضعيف في هذا التعاون الجيد. وتعتقد بوروندي أن العلاقات المتنافرة والمتوترة بين مفوضية حقوق الإنسان في جنيف وبوروندي تفضي إلى نتائج عكسية لكلا الطرفين. إن الضغط المفرط القائم على أساس تقارير متحيزة سياسياً لم يسهم قط في تعزيز حقوق

الإنسان في أي مكان في العالم. وبالنسبة لنا، فالحوار والتعاون القائم على الاحترام المتبادل هي السبل الوحيدة المناسبة لإيجاد حلول للمسائل التي تتطلب استجابات منسقة بين جنيف وبوجومبورا. إنه طريق ذو اتجاهين، حيث يجب أن يسعى كل مستخدم للطريق إلى تجنب التصادم المباشر من خلال احترام، بطبيعة الحال، مدونة قواعد السلوك، وهي في هذه الحالة بالذات ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بركيزة التنمية، تقدّر بوروندي عمل فريق الأمم المتحدة القطري، الذي يواصل دعم البلد في جهوده للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لقد تم وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ واعتماده بالاتفاق المتبادل بين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في بوجومبورا. واليوم، بات إطار المساعدة الإنمائية الأداة الرئيسية الآن لتحقيق التكامل الاستراتيجي واستجابة الأمم المتحدة لأولوياتنا الوطنية. إن وجود الأمم المتحدة ذاك لمعالجة قضايا التنمية مفيد للغاية لبوروندي. ومع ذلك، فإن أي وجود ذا طابع سياسي هو أمر غير لائق. فتحديد المستقبل السياسي لبوروندي هو مسألة وطنية حصرية.

وفيما يتعلق بركيزة السلام والأمن، تفخر بوروندي بأن تشارك بنشاط ونجاح مع البلدان الأخرى في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فهناك أكثر من ٦ ٠٠٠ من الرجال والنساء البورونديين منتشرين في مختلف عمليات حفظ السلام، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. إن العمل الممتاز الذي يقوم به جنودنا الشجعان في بعثات السلام، الذين اختاروا بمحض إرادتهم التضحية بحياتهم لإنقاذ حياة الآخرين بعيداً عن أراضي وطنهم ولا سيما في ظروف عدائية، يجب أن يحظى بالقدر الواجب من التقدير.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون التأكيد مرة أخرى على مناشدتنا مجلسَ الأمن أن يتحلى بالشجاعة لرفع بوروندي من جدول أعماله. فالحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلد هادئة ومستقرة. وهي بعيدة عن أن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وهو مجال اختصاص المجلس. إن تبرير إبقاء بوروندي على جدول أعمال المجلس بسبب إجراء انتخابات في عام ٢٠٢٠ سيعني إدراج أكثر من ٢٠ بلداً آخر ستعقد انتخابات في نفس العام كما بوروندي على جدول الأعمال. لذا فالانتخابات ليست أساساً لتبرير إبقاء المجلس للحالة في بوروندي قيد نظره.

إن عقد جلسات لا محل لعقدها بشأن بوروندي على أساس قرار فات وقته ولم يعد يناسب الحقيقة على أرض الواقع يمكن أن يصبح عاملاً لزعزعة الاستقرار في البلد. إن معظم الدول الأعضاء، وبعضها أعضاء في المجلس، تتجاهل الأسباب الحقيقية وراء الملاحقة غير المتناسبة لبوروندي، وهو بلد قد ترسّخت فيه العودة إلى الحياة الطبيعية. وسيذكر التاريخ أن بلدي أُبقي على جدول أعمال المجلس بشكل غير عادل خدمة لمصالح أجنبية. وكما ذكرتُ بوضوح في ٩ آب/أغسطس في هذه القاعة (انظر S/PV.8325)، ينبغي تخصيص الوقت القيّم الذي يكرسه مجلس الأمن بسخاء لبوروندي لمناطق التوتر والنزاع الأخرى، المنتشرة بكثرة في بلدان أخرى.

*رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.*